

الاقتصاد الموازي وأثره على السياسة الاقتصادية الجزائرية

The parallel economy and its impact on the Algerian economic Policy

طاهر بوزيان رانيا

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، rania.taharbouziane@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/01 تاريخ القبول: 3202/10/19 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

ظاهرة الاقتصاد الموازي من الظواهر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعد الجزائر من الدول التي عانت – ولا تزال – من هذا المشكل نظرا لمجموعة من الاضطرابات التي تزايدت بعد تغيير النهج الاقتصادي من الاقتصاد المقيد إلى الاقتصاد الحرّ.

وقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى ضرورة دعم سياسة إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي باعتباره يتضمن ثروة يجب استغلالها وتوجيهها بشكل صحيح.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الموازي، الأنشطة التجارية، المؤسسات الاقتصادية، الاقتصاد، الرقابة، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

A parallel economy is a phenomenon that threatens the economic stability of many developed and developing countries. Algeria is one of the countries that has suffered – and still suffering – from this problem owing to a series of turmoil that has increased after changing the economic approach from a restricted to a free market economy.

This paper found the need to support the Policy of integrating the parallel economy into the formal economy as a wealth that must be properly directed and exploited.

Keywords: Parallel Economy, Trade Activities, Economic Enterprises, Economic, Supervision, Gross domestic product.

المؤلف المرسل: طاهر بوزيان رانيا، الإيميل: rania.taharbouziane@univ-tlemcen.dz

مقدمة:

خلقت الثورة الصناعية والتكنولوجية نوعا من التفرقة بين مكونات المجتمع، ظهرت قبل كل شيء من خلال المستوى المعيشي للأفراد، ما أدى إلى محاولتهم زيادة دخلهم عن طريق الولوج إلى عالم الاقتصاد الموازي الذي يعتبر تهديدا صريحا لاستقرار اقتصاد الدول باختلافها خاصة الدول النامية التي لا تزال تحاول الوصول إلى بر الأمان بسياساتها الاقتصادية والمالية، ومن بينهم الجزائر التي تنامي فيها الاقتصاد الموازي بشكل ملحوظ.

وقد اهتمت الجزائر بمسألة الأعمال التجارية الممارسة في إطار الاقتصاد الموازي وجدولتها ضمن خططها التنموية وسياساتها الإصلاحية، وقد توافق ذلك مع محاولاتها المستمرة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على الاستيراد فقط إلى اقتصاد قائم على عمليات تبادل تجارية، هذا ما يكسب الخزينة الجزائرية مصدر دخل جديد وبالتالي إنعاش الاقتصاد الجزائري الذي يترتب عليه تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال الإشكالات العملية التي يطرحها توسع رقعة الاقتصاد الموازي على الساحة الاقتصادية والقانونية وحتى السياسية؛ بحيث انتشرت ظاهرة الاقتصاد الموازي أكثر من قبل في ظل تطور القواعد القانونية المتعلقة بالقطاع التجاري والانفتاح العالمي للأسواق، وأيضا باعتبار هذه المسألة من أولويات الحكومات نظرا للتأثير القوي على سياساتها التنموية.

وعليه يمكن التساؤل حول مفهوم الاقتصاد الموازي ومدى تفشيه في المجتمع الجزائري وأثره على السياسة الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تفصيل مكونات الاقتصاد الموازي، والمنهج التحليلي في تحليل وتفسير الاقتصاد الموازي باعتباره ظاهرة متجذرة في المجتمع الجزائري، وسيتم دراسة ذلك من خلال مبحثين، الأول يتضمن تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر أما الثاني نبحث من خلاله عن أثره على الاقتصاد الرسمي وسبل معالجته.

المبحث الأول: تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

يصنف الاقتصاد الموازي على أنه من الظواهر العالمية التي أولى لها الفقه والنشر أهمية بالغة، كانت محل دراسات وأبحاث اقتصادية وقانونية بغية التوصل إلى صيغة تعريفية محددة وأسباب واقعية وحقيقية لانتشاره الواسع بين فئات

المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد وسائل معيّنة لتحديد حجمه بهدف مواجهته.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الموازي

تعددت التعاريف المتعلقة بالاقتصاد الموازي بتعدد الزوايا التي تم من خلالها دراسة هذا الأخير؛ فيعتبره البعض مباشرة النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء وغير أجراء والتي تمارس بمستوى تكنولوجي وتنظيمي ضعيف، ويكمن هدفها في تكوين مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون فيها، كما أنّ هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات (طبيب و عبد العالي، 2020، صفحة 265). وعرفه آخرون بأنّه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق في هامش التشريعات الجزائية، الاجتماعية والضريبية، بمعنى آخر هي الأنشطة التي تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية، أو هو مجموعة الأنشطة التي تفلت للسياسة الاقتصادية، الاجتماعية، وبطبيعة الحال لكل قوانين الدولة. (قارة، 2009، صفحة 12)

في حين يرى فريق ثالث أنّ هذا الاقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخولاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولا يقتصر على الأنشطة غير المشروعة إنما يمتد أيضا إلى الأعمال المشروعة لتصبح أعمالا غير مصرح بها لدى الدولة وبالتالي لا تخضع للضريبة (المأمون، 2015، صفحة 520)، ما دفع البعض إلى تسميته الاقتصاد غير الرسمي.

فهو بذلك يتضمن مجموعة أنشطة خاصة سواء كانت ذات مردود ضعيف أو كانت تعتمد على رؤوس أموال معتبرة ومهارات معيّنة أو أنشطة تقليدية والتي تكون غير مصرّح بها لدى المصالح الحكومية المختصة (قارة، 2009، الصفحات 175-174)، غير أنّه يعتبر جزءا من الاقتصاد الوطني لا يظهر بصورة مباشرة إنّما يتجلى من خلال القيمة المضافة للاقتصاد الكلي (حمودة، 2011، صفحة 8).

من ناحية أخرى يعرفه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على أنّه: "مفهوم وطرح اقتصادي وسوسولوجي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك نموذج ومنوال إنشاء الشركات، بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلبه إنشائها من توفر عناصر تبدو أحيانا شبه بديهية كالنسجّل الجنائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال، الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي، التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني". (يحياوي، 2016، صفحة 292)

بالنظر إلى التعريفات السابقة الذكر لم يتم تحديد مفهوم موحد جامع ومانع لظاهرة الاقتصاد الموازي بل تمّ وصف ما يتخلل هذا الاقتصاد ودوافع الانتساب إليه والتي

قد تكون ذات أسباب التهرب من الاقتصاد الرسمي أو موانع ممارسة النشاط التجاري تحت مظلة هذا الأخير ، وبذلك يمكن القول أنّ هذا الاقتصاد يجمع تحت غطاءه الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية التي عجزت الدولة عن تنظيمها إلى جانب الأنشطة غير القانونية التي يباشرها البعض تحت الاقتصاد الموازي والمعاقب عليها بموجب القوانين المعمول بها.

كما تضمنت التعاريف أيضا جملة من الخصائص يتميز بها الاقتصاد الموازي عن الاقتصاد المنظم من قبل الدولة، أهمّ هذه الخصائص؛ طبيعة النشاطات التي تختلف بين نشاطات قانونية وأخرى غير قانونية، تمارس هذه النشاطات بشكل خفي عن جهاز الضرائب ومديرية التجارة وغيرها، غير أنّ هذا الخفاء يقتصر على نسبة دخل الممارسين للأنشطة التجارية في هذا القطاع في حين أنّ الهيئات المتخصصة على دراية بنوع الأنشطة وطبيعتها هذا من جهة. (توهامي، أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر، 2020، صفحة 203)

من جهة أخرى فإنّ الولوج إلى الاقتصاد الموازي لا يعتبر عائقا أمام التجار أو المؤسسات لغياب الإجراءات القانونية المطلوبة في نظيره الرسمي، كما أنّ سياسة الالتزام بالنصوص القانونية غائبة في قطاع الاقتصاد الموازي مقارنة بالاقتصاد الرسمي الذي تلتزم فيه المنشآت والأفراد على السواء بدفع الضرائب والتسجيلات المطلوبة واحترام قانون العمل وتحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية. (توهامي، أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر، 2020، صفحة 204)

المطلب الثاني: آليات تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

لجأ فقهاء الاقتصاد إلى العديد من الوسائل والآليات لقياس حجم الاقتصاد الموازي غير أنّ هذه العملية واجهت مجموعة من الصعوبات التي انقسمت إلى مجموعتين؛ الأولى تضمنت صعوبة في تحديد الأنشطة المعنية بالاقتصاد غير الرسمي وذلك لتعدد وتنوعها أما الثانية فتمثلت في تعدد وسائل قياس هذا الأخير والتي يمكن توزيعها على فئتين؛ الفئة الأولى هي الوسائل المباشرة والفئة الثانية هي الوسائل غير المباشرة. (بورعدة، 2013، صفحة 39)

فالأساليب المباشرة التي يستعين بها الباحثون بهذا الصدد لا تتجاوز كونها استطلاعات وجمع بيانات لمجموعة أفراد أو أسر أو مؤسسات أو عن طريق نتائج المراقبة الجبائية من طرف المصالح الضريبية ويتم تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي بناء على المعطيات والرود الطوعية للفئات السابقة. (بن سميّة، 2014، صفحة 408)

أما الأساليب غير المباشرة والتي تعرف بأنها مناهج المؤشرات ويتمثل دورها في اقتفاء آثار الأعمال أو الأنشطة غير الرسمية (بورعدة، 2013، صفحة 42)، ويكون ذلك باستخدام إحدى الآليات الآتية:

- إحصاءات الحسابات الوطنية: تعمل هذه الآلية عن طريق تحديد الفوارق بين دخل الأفراد وإفراقهم مما يطرح فكرة وجود مصدر دخل آخر غير مصرّح به للجهات الحكومية المختصة، وتقوم هذه الآلية على قياس حجم الاقتصاد الموازي بأسلوبين الأوّل يكون على المستوى الجزئي والثاني على المستوى الكلي؛ أما الأوّل فيتم أخذ مجموعة من الأفراد ومقارنة نسب الدخل بالإفراق ثم تعميمه على الاقتصاد أما الثاني يتم عن طريق المقارنة بين الإيرادات الجبائية والحسابات القومية للدخل ليمثل الفرق بينهما حجم الاقتصاد غير الرسمي (بورعدة، 2013، الصفحات 42-44)
- إحصاءات القوى العاملة: يمكن تحديد قيمة الاقتصاد الموازي أيضا باللجوء إلى حجم العمالة في كلّ من الاقتصاد الرسمي ونظيره غير الرسمي، مفاد ذلك أنّه كلّما نقص عدد العمال في القطاع الرسمي كان ذلك دليلا على زيادة نسبة العمالة في الاقتصاد الموازي، غير أنّ ذلك قد لا يكون صحيحا في كلّ الأحوال حيث يمكن أن يمارس الشخص نشاطا في ظل الاقتصاد الموازي وفي نفس الوقت يشغل وظيفة في الاقتصاد الرسمي (حساين و ساهد، 2020، صفحة 418)
- المقاربات النقدية: غالبا ما تعتمد المعاملات في إطار الاقتصاد غير الرسمي على السيولة النقدية بهدف إخفاءها، تتميز المقاربات النقدية بطريقتين مختلفتين؛ طريقة المعاملات حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي عن طريق تحديد الفرق بين إجمالي الناتج القومي الرسمي و إجمالي الناتج القومي الاسمي أما طريقة الطلب على النقود فمفادها أنّ تمويل معاملات الاقتصاد الموازي يؤدي بشكل إلزامي إلى ضرورة طلب السيولة النقدية وبذلك فإنّ أيّ زيادة في معدل هذه الأخيرة وغير المصرح به لدى السلطات الجبائية يزيد في حجم الاقتصاد غير الرسمي (بورعدة، 2013، صفحة 45)
- نموذج MIMIC: أي نموذج المؤشرات المتغيرة والأسباب المتعددة، وهو نموذج قياسي هيكلي استطاع من خلاله خبراء الاقتصاد قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد على متغيرات ومؤشرات قابلة للملاحظة والتي تعكس متغيرات الاقتصاد الموازي. (مسمش، 2017، صفحة 96)

يقوم هذا النموذج عكس غيره من أساليب قياس حجم الاقتصاد الموازي على فرضيات حيث يعتبر الاقتصاد الموازي متغير تابع لمتغيرات أخرى على سبيل المثال: العبء الضريبي، التضخم، الدخل الحقيقي للأفراد، عبء القواعد التنظيمية الحكومية، إضافة إلى ذلك يفترض أن نمو الاقتصاد الموازي متغير متنقل يؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، زيادة الطلب على العملة، البطالة، ساعات العمل الأسبوعية (مسمش، 2017، صفحة 97)

وبالنظر إلى تعدد الدراسات بشأن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والتي لجأت إلى بعض وسائل القياس السابقة الذكر، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المدة الزمنية التي تمت الدراسة خلالها وبالتالي تباين النتائج من باحث إلى آخر، وبالاعتماد على هذه الأخيرة يمكن تحديد نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 1995 إلى غاية 2017 من خلال الجدول المبين أدناه (الملحق رقم 01).

يظهر الجدول تفاوت جلي في حجم الاقتصاد الموازي خلال مدة الدراسة، بين ارتفاع وانخفاض بسيط؛ حيث قدر حجم الاقتصاد الموازي سنة 1995 بنسبة 40,70% لتتخفف إلى نسبة 15,05% سنة 2006 وتعاود الارتفاع سنة 2012 بنسبة 20,47% ثم تنخفض سنة 2017 بنسبة 18,80%.

والجدير بالذكر أنّ حجم الاقتصاد الموازي في العديد من الدول، من بينها الجزائر يشهد ارتفاعا نسبيا (قوري، 2011، صفحة 40)، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل؛ على سبيل المثال عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لها منذ الثمانينات (بالنسبة للجزائر خاصة)، حيث انتهجت الدولة الجزائرية عقب استقلالها الاقتصاد الاشتراكي والذي يعتبر دعم الحكومة للمواد الأكثر استهلاكاً من طرف الشعب إحدى صوره (المواد الغذائية، البنزين...) (قارة، 2009، صفحة 178)، وعلى الرغم من تبنيها في وقت لاحق لسياسات السوق الحر إلا أنّ الواقع يظهر تمسك الحكومة الجزائرية بالطابع الاشتراكي، إلى جانب ذلك فإنّ مسألة الانفجار الديمغرافي الذي شهدته الجزائر في وقت من الأوقات والذي ترتب عنه زيادة حاجات الأفراد التي لم تعد الأرياف تليها ما أدى إلى نزوح سگان القرى والأرياف إلى المدن الكبرى طلبا للعمل لترتفع بذلك نسب البطالة (قارة، 2009، صفحة 179).

كما أنّ الزيادة الضريبية التي قررتها الحكومة على بعض القطاعات تسببت في لجوء الأعوان الاقتصاديين إلى ممارسات غير قانونية بغية التهرب من دفعها، غير متناسين أنّ الفساد والبيروقراطية اللذان نقشيا في الإدارات الجزائرية كان له دور في تنامي الاقتصاد الموازي (يحياوي، 2016، صفحة 294).

المبحث الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الجزائري

بطبيعة الحال يتأثر الاقتصاد الرسمي بالأعمال التي تمارس تحت غطاء الاقتصاد الموازي التي لا يكون مصرّحا بها لدى الهيئات الحكومية؛ ما ينجم عنها العديد من الآثار التي تعود على الاقتصاد الرسمي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وبهذا الشأن باشرت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تأثير الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الجزائري

تمتد آثار ممارسات الاقتصاد غير الرسمي إلى بعض الجوانب على غرار الحكومة وخزینتها، فمنها ما يمتد إلى المؤسسات الاقتصادية أو فئة المستهلكين أو العاملين في القطاع ذاته، وتختلف هذه الآثار بين آثار سلبية وأخرى إيجابية التي تعتبر إلى حدّ ما محتشمة.

الفرع الأول: سلبيات الاقتصاد الموازي

يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل مباشر على إيرادات الدولة باعتبار أنّ الناشطين في هذا القطاع لا يدفعون الضرائب ولا يلتزمون بأية أعباء مالية تجاه الدولة ما يتسبب في تضرر الموازنة العامة من جهة وعدم قدرة الدولة على مواصلة المشاريع الاستثمارية الهادفة للتنمية من جهة أخرى، ولتلافي الأضرار الناجمة عن ذلك وإمكان تمويل نشاطاتها الاقتصادية تلجأ الدولة إلى تعويض النقص من خلال الزيادة الضريبية على قطاعات ومجالات أخرى تدخل ضمن الاقتصاد الرسمي مما يجعل من مؤسسات الاقتصاد الموازي أكثر تنافسية واستعدادا لتطوير تقنياتها الإنتاجية وتوسيع مكانتها في السوق (توهامي، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر (أطروحة دكتوراه) ، 2018، صفحة 55).

تسبب استفحال قطاع الاقتصاد الموازي إلى حصول الهيئات الحكومية المختصة على معلومات مغلوبة بشأن البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية، والذي أدى بدوره إلى الوصول إلى استنتاجات لا تتوافق مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة ووضع خطط تنموية واعتماد خطط إصلاحية لا جدوى منها، في نفس السياق فإن خزينة الدولة تتكبد خسائر لا يستهان بها في العديد من القطاعات خاصة الضمان الاجتماعي وما يتعلق بالضرائب (بن سميّة، 2014، صفحة 413).

من جانب آخر يشهد قطاع الاقتصاد الموازي انتهاكا وضياعا لحقوق العمال، وتشمل هذه الانتهاكات السن المسموح به قانونا للتشغيل حيث لا تمنع المؤسسات الناشطة في هذا المجال من تشغيل الأطفال، من جهة أخرى لا تحترم مواصفات الأمن؛ فلا تتواجد شروط الأمن المطلوبة قانونا في المناطق المعدة لنشاطها مما قد يتسبب في تعريض صحة العمال للخطر، دون أن يتم توفير أدنى متطلبات الحماية لهم سواء تأمين صحي

أو اجتماعي، إضافة إلى الأجور المتدنية وساعات العمل غير المحددة أو الطويلة مقارنة بما هو عليه الأمر في قطاع الاقتصاد الرسمي (بن سمينه، 2014، صفحة 413).

تجدر الإشارة إلى المنافسة غير المشروعة التي تحدث بين مؤسسات القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، والتي يكون لها تأثير سلبي واضح جدا على الأولى نظرا لالتزامها بالأعباء المالية تجاه الدولة والتزامها بتطبيق القوانين المعمول بها في علاقتها بالمستهلكين وكذلك المؤسسات الأخرى المنافسة لها في حين أنّ المؤسسات أو التجار الممارسين لنشاطهم في ظل الاقتصاد الموازي لا يعيرون اهتماما لما تتضمنه القوانين في هذا المجال (بن سمينه، 2014، صفحة 413).

الفرع الثاني: إيجابيات الاقتصاد الموازي

أثر بعض الفقه طرح بعض الإيجابيات حول الاقتصاد الموازي والتي تمحورت حول النقاط الآتية:

- الأسعار في الأسواق الموازية غالبا ما تكون حقيقية تعتمد على قاعدة العرض والطلب؛
- يساعد في انخفاض نسبة البطالة وتخفيف الضغط الواقع على عاتق الدولة في مجال التوظيف والعمالة فهو مصدر دخل للطبقات الفقيرة من جهة وقطاع بديل عند الأزمات من جهة أخرى (بن سمينه، 2014، صفحة 415).
- الاقتصاد الموازي أكثر استجابة للتغيرات التي تحدث في السوق (دندن و قidal، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، 2021).
- تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات؛ وزيادة دخل الأفراد (بودلة و حمزة، 2018).

يظهر من آراء الفقهاء حول سلبيات وإيجابيات الاقتصاد الموازي أنّه لا يمكن الأخذ باتجاه واحد في هذا الشأن، بالرغم من أنّ الاقتصاد الموازي يسبب ضررا للدولة ومؤسساتها وللقطاع التجاري الرسمي إلا أنّه من جهة أخرى يحقق ما تسعى إليه الدولة ألا وهو تقليل نسب البطالة وتشغيل الشباب وتداول الأموال.

المطلب الثاني: آليات التصدي للاقتصاد الموازي في الجزائر

تبنت الجزائر عدة سياسات وإجراءات إصلاحية للتصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي والتقليل منها قدر الإمكان؛ وفي سبيل تحقيق ذلك انتهجت الحكومة العديد من الآليات والميكانيزمات التي تسهل من عملية احتواء هذا القطاع سواء من حيث التسهيلات

والتحفيز المتعلق بالقيود المفروضة على ممارسة الأنشطة التجارية أو التسهيلات المتعلقة ببعض النشاطات التجارية، وذلك من خلال جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية.

تضمنت هذه النصوص أحكاما وتعديلات تتوافق والقواعد الأساسية للسوق، إلى جانب ذلك:

- تعزيز عمليات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش،
- تضمين قوانين المالية جملة من الإعفاءات والتخفيضات والتحفيز الجبائي حيث تم تخفيض ضريبة الدفع الجزافي بنسبة 1% سنة 2000 وتم إلغاؤها سنة 2006،
- رقمنة إدارة الضرائب وعصرنتها وذلك بالاتفاق بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي؛
- إعمال برنامج الامتثال الجبائي الإرادي سنة 2015؛
- تأسيس هيكل تدعم سياسة التشغيل (بودلة و حمزة، 2018، الصفحات 173-174)، وذلك عن طريق وضع سياسات وخطط لتشغيل الشباب وتكوينهم في مجالات مختلفة على سبيل المثال الصناعات التقليدية والحرف اليدوية (قارة، 2009، صفحة 181).

كما أنها بادرت بتقديم تسهيلات من شأنها مساعدة من يريدون إنشاء مؤسسات اقتصادية ومن يملكون أفكار إبداعية ومشاريع مبتكرة سواء من حيث التمويل أو الدعم التقني والفني وظهر ذلك جليا من خلال القانون 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء لجنة تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال".

من جهة أخرى، مكافحة الفساد بكل أنواعه باعتباره من أسباب تنامي وارتفاع نسبة المنخرطين في الاقتصاد الموازي؛ وذلك بحسب ما ورد في تقارير منظمة الشفافية الدولية بحيث يتراوح مؤشر الفساد في الجزائر ما بين 2,6 و3,3 في الفترة ما بين 2003 و2017 (حاقة، حروش، و ليزة، 2020، صفحة 36).

وقد حاولت الجزائر مواجهة الفساد بمجموعة آليات على مختلف المستويات؛ وأولى خطواتها في ذلك كان على الصعيد الدولي بحيث صادقت بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة المنعقدة في نيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 الصادر بتاريخ 19 أبريل سنة 2004، يتضمن المصادقة بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003، وصادقت أيضا على اتفاقية الاتحاد الإفريقي

لمنع الفساد ومكافحته في القطاع العام والخاص المعتمدة في عاصمة الموزمبيق مابوتو المنعقدة بتاريخ 11 ماي 2003 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137-06 الصادر بتاريخ 10 أبريل 2006.

أمّا على الصعيد الداخلي؛ فقد سعت الحكومة الجزائرية من خلال أجهزتها إلى تنفيذ إصلاحات على مستوى النظام المحاسبي للدولة وجعله أكثر مرونة ومطابقة لنظام المحاسبة الدولية تحقيقاً لمبدأ الدقة والشفافية، إضافة إلى إصلاحات أخرى شملت مجال الضرائب وقطاع الجمارك وغيرها من الإصلاحات والتعديلات على بعض النصوص القانونية كأحكام القانون التجاري والقوانين المكملة له (حاقة، حروش، و لبزة، 2020، صفحة 36).

الجدول: تقدير نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر من 1995 إلى 2017.

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
26.10	26.76	28.84	25.46	30.57	30.92	29.50	34.07	40.70	النسبة
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
20.47	18.06	16.40	16.85	16.13	16.93	15,05	17.07	20.93	النسبة
				2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
				18.80	19.26	19.49	17,51	16.76	النسبة

المصدر: زايد مراد، رضا دحماني، (2019)، ص 335.

خاتمة:

الاقتصاد الموازي ظاهرة لا تقتصر على الجزائر فقط بل هي منتشرة في كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وبالتالي فإن وجودها لا يتعلق بمدى جودة اقتصاد الدولة بل تتعدد أسباب ظهوره وانتشاره السريع بين فئات المجتمع؛ والتي تجد فيه ضالتها بين من يهرب من شبح البطالة والفقر وبين من يتهرب من الضرائب والرسوم وبين من يمارس أعمالا غير قانونية.

وقد ركزت الحكومات الجزائرية المتتالية – خاصة الحكومة الحالية- على احتواء الاقتصاد الموازي ومحاولة إدماج نشاطاته والثروات المستثمرة فيه في الاقتصاد الرسمي والاستفادة منها في دعم هذا الأخير، ورغم المحاولات التي تقوم بها الحكومة إلا أنه لا يمكن الجزم بنجاحها أو القول بانحسار الاقتصاد الموازي في الجزائر وقد يكون ذلك راجع إلى عدم ثقة التجار المنخرطين في التجارة الموازية بالهيئات المالية في الجزائر – البنوك – والإدارة الجبائية.

يمكن الخروج بمجموعة نتائج من هذه الدراسة تتمثل في:

- ✓ الاقتصاد الموازي ظاهرة عالمية عويصة تتأثر بها كل الدول مهما كانت درجة قوتها الاقتصادية.
- ✓ الفساد -الإداري والمالي- إضافة إلى البطالة من أهم عوامل تفشي وانتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- ✓ الحلول المقدمة من الحكومة الجزائرية والجهود المبذولة من طرفها ليست كافية لاحتواء الاقتصاد الموازي، خاصة بعد الأزمة الصحية العالمية – وباء كورونا- الذي تسبب في أضرار معتبرة للشركات والمؤسسات الاقتصادية. وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ✓ تعديل النصوص القانونية خاصة فيما يتعلق بالجانب البنكي والجبائي بما يتناسب وسياسة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي الجزائري.
- ✓ تعزيز ثقة تجار الاقتصاد الموازي في الدولة والنظام البنكي والجبائي.
- ✓ تسهيل عمليات تحويل واستثمار أموال الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.
- ✓ فرض عقوبات صارمة على ممارسي الفساد.

قائمة المراجع:

القانون التوجيهي 02-17. (10 يناير، 2017). يتضمن لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 11 يناير 2017.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-254. (15 سبتمبر، 2020). يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. الجريدة الرسمية العدد 57 المؤرخة في 21 سبتمبر 2020.
- المرسوم الرئاسي رقم 04-128. (19 أبريل، 2004). يتضمن المصادقة بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك. الجريدة الرسمية العدد 26 الصادرة في 25 أبريل 2004.
- المرسوم الرئاسي رقم 06-137. (10 أبريل، 2006). يتضمن المصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو. الجريدة الرسمية العدد 24 الصادرة بتاريخ 16 أبريل 2006.
- أسماء حساين، و عبد القادر ساهد. (2020). حجم الاقتصاد غير الموازي في الجزائر – دراسة قياسية- خلال الفترة 1990-2018. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية.
- حنان حاقة، رفيقة حروش، و هشام لبزة. (2020). العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (2003-2016). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.
- حورية بورعدة. (2013). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي (مذكرة الماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران: جامعة وهران.
- دلال بن سميحة. (2014). انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية.
- رشيدة حمودة. (2011). استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر (مذكرة ماجستير). مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- عبد السلام طيب، و منصر عبد العالي. (2020). آليات إنشاء وتنظيم الفضاءات الخارجية كمدخل نحو دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي وتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مدينة تبسة (الجزائر). مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية.
- علي عبد المطلب جبر المأمون. (2015). الاقتصاد الغير الرسمي (أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء). المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة.
- فتحي حسن دندن، و زين الدين قفال. (2021). الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال .
- محمد رضا توهامي. (2018). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- محمد رضا توهامي. (2020). أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.

ملاك قارة. (2009). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري.

نجاه مسمش. (2017). الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

نسرين يحيوي. (2016). الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

يحيى عبد الله قوري. (2011). تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016. مجلة ابعاد اقتصادية.

يوسف بودلة، و كواديك حمزة. (2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية .